

تحديد جلسة اختتام السيسي وحكومته لإلغاء خصخصة المستشفيات في 7 أكتوبر



الجمعة 16 أغسطس 2024 08:32 م

حددت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة المصري، جلسة 7 أكتوبر المقبل، لنظر الدعوى القضائية المقامة من المحامي الحقوقي خالد علي، بصفته وكيلًا عن عدد من الأطباء المصريين، التي طالبت بوقف فوري لقرارات النظام المصري بخصخصة المستشفيات الحكومية لصالح مستثمرين، وطعنًا على قرارات خصخصة بعض المنشآت الصحية العامة، وذلك تحت مسمى المشاركة مع القطاع الخاص □

وقال المحامي الحقوقي خالد علي، إن الدعوى أقيمت في 4 يوليو/تموز الماضي، وجرى تحديد الجلسة في الموعد المذكور لترك مدة زمنية حتى تنتهي هيئة المفوضين بمجلس الدولة -رأيها استشاري وليس إلزامياً لهيئة المحكمة- من إعداد تقريرها القانوني حول الدعوى ووضعه أمام المحكمة في الجلسة المحددة لنظرها □

واختصت الدعوى التي حملت رقم (77456 لسنة 87 ق) قائد الانقلاب عبد الفتاح السيسي، ورئيس حكومة الانقلاب مصطفى مدبولي، ووزير الصحة والسكان، والرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار □ والدعوى مقامة من الأطباء مجتمعين "الدكتورة منى معين مينا، والدكتور إيهاب محمد جمال الدين، والدكتور رشوان شعبان، والدكتور أحمد محمود الجندي، والدكتور أحمد فتحي عبد العزيز، والدكتورة جيهان يوسف أمين".

وذكرت الدعوى أن وزير الصحة، وكذا موقع الهيئة العامة للاستثمار، أعلنوا طرح 21 منشأة صحية من طريق منح التزام المرافق العامة لإنشاء وإدارة وتشغيل وتطوير المنشآت الصحية، وكان ذلك كله قبل صدور القانون 87 لسنة 2024 وقبل صدور اللائحة التنفيذية، فضلاً عما أصاب النصوص التشريعية من عوار دستوري يعرض مصالح الطاعنين وحقوق المصريين للخطر، مضيفاً أن تلك النصوص والقرارات تؤدي إلى فتح الباب للاستغناء عن 75% من نسبة العاملين بتشغيل تلك المنشأة على النحو الوارد بالبند السابع من المادة الثانية، ما يهدد استقرار الطواقم الطبية، كذلك سيؤثر سلباً في نظم تدريبهم بالمستشفيات المتميزة التي سُمح للمستثمرين □

وذكرت الدعوى أن نصوص التقاعد تعرّض للخطر حقوق المتفاعلين بخدمات الصحة العامة والخدمات الوقائية والإسعافية والخاصة بتغطية الكوارث بجميع أنواعها والأوبئة، التي تلتزم الدولة بتقديمها للمواطنين مجاناً، حيث تقلص عدد المستشفيات التي تقدم تلك الخدمات عن طريق منحها للمستثمرين لتغير طبيعتها من مستشفيات حكومية إلى مستشفيات استثمارية □